

واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات وعملية الاصلاح

الاستاذ الدكتور فارس كريم بريهي/كلية الادارة والاقتصاد-بغداد
الاستاذ الدكتور ناظم عبد الله عبد/كلية الادارة والاقتصاد-فلوجة
المدرس المساعد مهند خليفة عبيد/كلية الادارة والاقتصاد-فلوجة

المستخلص

يهدف هذا البحث للتعرف على واقع التعليم الجامعي في العراق للمدة 1997 وحتى 2012 من خلال استخدام البيانات عن الدراسات الأولية والعليا ومعرفة التحديات التي تواجه عملية الاصلاح ومن خلال الظروف التي مر بها العراق خلال المدة الممتدة في الدراسة انعكست على واقع حال كافة المتغيرات الاقتصادية وبالتالي كانت المؤشرات المتحصلة من الدراسة التطبيقية التي حصلنا عليها جراء دراسة الحقائق الرقمية كانت مؤشرات ليست بالمستوى المطلوب وبالتالي كان دور التعليم في رفد المسيرة الاقتصادية ضعيفا الى حد ما جراء الظروف الطارئة التي مر بها البلد .

Abstract

This research aims to learn about the reality of university education in Iraq for the period 1997 to 2012 through the use of data on the primary and graduate studies and knowledge of the challenges facing the reform process and through the circumstances experienced by Iraq during the time period in the study reflected on the reality of all economic variables and thus were indicators Applied derived from the study we have obtained as a result of digital study the facts were not indicators of the required level and was therefore the role of education in economic supplement the march weak to some extent due to emergency conditions experienced by the country.

المقدمة

لقد فرض الواقع على مؤسسات التعليم الجامعي إعادة النظر بفلسفتها واستراتيجيتها وسياساتها التعليمية والبحثية، التي يجب ان تتجه نحو اعداد وتكوين وتأهيل أفراد من علماء وباحثين يمتلكون قدرات نوعيه ، يقودون الريادة العلمية فضلاً عن تزويد سوق العمل باحتياجاته النوعية من قوة العمل . وعليه فالمجتمع بحاجة الى منظومه تعليمية قادره على اعداد أفراد يدركون المستجدات ويمتلكون آليه التعامل معها بمهاره واقتدار ، ولهم قدره على التكيف والتعلم والتطور الذاتي .

لذا فأن الامر يتطلب تقويماً شاملاً لواقع المؤسسات التعليمية ، من مناهج وملاكات واساليب وطرائق تدريس وتسهيلات ، وادارة واساليب تقويم. ويتمتع التعليم العالي بمكانه مهمه في العراق لما له من اهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والتي ترتكز بشكل كبير على مخرجات التعليم الجامعي وبالتالي فان هذا التعليم يهتم في تحقيق عملية التنمية لما يساهم به من امداد القطاعات الاقتصادية باليد العاملة الكفوة التي تساهم في تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الاجمالي والذي انعكس على رفاهية المجتمع .

أهمية البحث :

يسعى العراق كبقية الدول إلى تحسين مستوى التعليم العالي من خلال تحسين مستويات التعليم والارتقاء بها ووضع العلاجات المناسبة لتصحيح الاختلالات فيه على اساس ان التعليم الجامعي عامل مهم في تطوير التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أهميته في تنمية المجتمع.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ضعف دور الجامعات العراقية وعدم فاعليتها في الموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي و سوق العمل.

اهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على واقع التعليم الجامعي في العراق ومعرفة التحديات التي تعيق عملية الانسجام بين مخرجات التعليم وسوق العمل وكذلك التعرف على اهم الاختلالات والمشاكل في الجامعات العراقية.

منهج البحث

يعتمد البحث على الاسلوب النظري والاسلوب الكمي لتعرف على واقع التعليم للمدة 1997-2012.

1-1 : واقع التعليم الجامعي في العراق

لم تعد الجامعات في عالمنا المعاصر مكاناً مناسباً لأعداد الملاكات العلمية والتقنية التي يحتاجها المجتمع فحسب بل تعد مصدر المعرفة العلمية والافكار الجديدة الناجمة عن البحوث العلمية ولا سيما ما يعرف بحافات العلوم والتقنيات المتقدمة مثل التقنيات الحديثة والالكترونية الدقيقة وتقنيات العلوم وغيرها. وقد ادركت الدول المتقدمة ان نجاحها لضمان تفوقها يعتمد اساساً على القدرات الابداعية لعلمائها في اعداد التصاميم المبدعة واساليب الانتاج المتطورة. (عبد اللطيف , latehivehws .iq .edu http://uotechnology)

1-1-1 : لمحة تاريخية عن تطور التعليم الجامعي في العراق .

ان تجربة التعليم الجامعي بدأت في العراق في منتصف القرن الماضي تقريباً عندما اسست اول جامعة عراقية وهي جامعة بغداد وكانت تحت ادارة ما كان يعرف سابقاً بوزارة المعارف، و في عقد السبعينات تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اي بعد مرور ما يقارب الربع قرن من تأسيس الجامعة وخلال هذه الفترة القصيرة من عمر تجربة كبيرة استطاع التعليم الجامعي متمثلاً بجامعة بغداد البدء بمواكبة التطور العالمي وبصورة متسارعة رغم الامكانيات المادية المحدودة . لقد كانت الجامعة تتمتع بالحرية الاكاديمية واعتماد معايير دولية في نظامها، وان الربع قرن هذا او مرحلة التأسيس كانت بداية مرحلة البناء ظهرت خلالها الكليات والاقسام والمطبوعات العلمية ورغم المعوقات كانت مرحلة متميزة عرف العالم خلالها جامعة بغداد كصرح علمي بارز ، لذلك يعد التعليم

الجامعي اداة مهمة في تنمية وتطوير القدرات البشرية وله دور في اعداد وتهيئه تلك القدرات المتخصصة في المجالات العلمية والانسانية المختلفة ، من خلال التحاق الطلبة بكليات ومعاهد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجامعات ، هيئة المعاهد التقنية) بعد تخرجهم من المرحلة الاعدادية حيث تبلغ مده الدراسة فيها (4) سنوات في الكليات الانسانية والعلمية المختلفة و (5) سنوات في بعض الكليات كالهندسة والطب البيطري وطب الاسنان والصيدلة ، و (6) سنوات في كليات الطب، وتكون الدراسة في المعاهد التقنية سنتان تقويميتان في مختلف الاختصاصات الادارية والتكنولوجية والزراعية والمهنية ، بينما تكون الدراسة في التعليم العالي (الدراسات العليا ، للدبلوم العالي (1) سنة واحده وللماجستير (2) سنة والدكتوراه (3) سنوات (الراوي 1971:10).

تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بموجب القانون (32) لسنة 1970 الذي تكون فيه المؤسسة التعليمية النواة الاساسية لتنمية الموارد البشرية في العراق ويتم تحديد دورها في تنفيذ السياسة التربوية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والمساهمة الايجابية في تطوير خطط التنمية الشاملة ، ثم شرع قانون جديد رقم (40) لسنة 1988 ، الذي كان يهدف الى احداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية اضافته الى توجيه المؤسسات التعليمية والبحثية لاتخاذ دورها في تحقيق التفاعل المستمر بين الفكر والممارسة باتجاه الاصاله والرصانة العلمية ، والتفاعل مع التجارب والتغيرات الانسانية بما يتلاءم مع الواقع العلمي بخصوص مجتمعنا وصولاً الى بناء اجيال جديدة متسلحة بالعلم والمعرفة ، وتلبيه احتياجات خطط التنمية في جميع فروع المعرفة الانسانية ومتطلبات تطوير المجتمع. (قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (40) لسنة 1988، وتعد الجامعة احدى المؤسسات الريادية المسؤولة في المجتمع عن تقليص الفجوة وتحديات التنمية ، اذ انها تعد القاعدة الاساسية لكل المؤسسات التنموية في المجتمع فهي تتميز عن باقي المؤسسات بكونها ثلاثية الابعاد في دورها التنموي والريادي (الشمرى 2004 :36) والمتمثلة بالآتي:

أولاً : البعد التعليمي وهو المسؤول عن اعداد الاجيال المستقبلية التي تهتم وتقود الانشطة التربوية .
ثانياً : البعد العلمي وهو المسؤول عن فعل المعرفة العلمية والتقنية وتوظيفها وتكيفها لصالح المجتمع وهذه المسؤولية معقده تواجه الجامعات من جوانب متعددة وذلك لدورها باللاحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي السريع.
ثالثاً : البعد التطبيقي وهو المسؤول عن دراسة مصاعب وتحديات العمل التنموي وايجاد المعالجات التنموية والحد من سلبياتها .

ويستند النظام التعليمي في العراق الى دستور جمهوريه العراق وتنص المادة (32) من الدستور على المبادئ الآتية : (الحسيني ، 2010 :129) .

- 1-التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو الزامي.
- 2-التعليم مجاني وحق لكل المواطنين العراقيين في مختلف مراحله .
- 3-تشجيع الدولة للبحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الانسانية وترعى التفوق والابداع والابتكار وبمختلف مظاهر التقدم .
- 4-التعليم الخاص والاهلي مكفول وينظم بقانون .

واصبح عدد الجامعات الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام (2013) (31) جامعة موزعه في جميع انحاء البلاد . (الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، (2012 - 2013)، ومع تطور المجتمع بدء نظام التعليم الجامعي يواجه طلباً متزايداً لالتحاق الطلبة بمراحلته المختلفة ، وتمت الاستجابة لهذا الطلب عن طريق السماح بتأسيس جامعات وكليات اهلية ، تمنح اجازات التأسيس الى المنظمات غير الحكومية من الجمعيات المهنية والعلمية والنقابات المهنية وحددت العلاقة بين هذا النوع من التعليم والتعليم الجامعي العام من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . (تقرير التنمية البشرية ، 1996 : 36)، ومن ثم صدر قانون الجامعات الاهلية رقم (13) لسنة 1996 والقاضي بتعزيز المكانة العلمية للجامعات والكليات الاهلية عن طريق منح الاستقلالية والمرونة العلمية للتطور والابداع ، مع ضمان مستوى علمي رصين للخريجين من خلال الاشراف العلمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي عليها ، وتعد من المؤسسات ذات النفع العام (الجهاز المركزي للإحصاء : 106) . و يشهد التعليم الجامعي في العراق توسعاً افقياً هائلاً في الدراساتين الاولى والعليا من خلال فتح العديد من الاقسام العلمية والكليات والجامعات اذ اصبح التعليم الجامعي منتشراً في جميع المحافظات وكان الامر في البداية طبيعياً جداً في ظل تزايد الطلب على التعليم ليس في العراق فقط ، بل في جميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء الا ان هذا التوسع لم يصاحبه توسع مماثل في بنيته ومستلزماته ، ويمكن ملاحظة واقع التعليم من خلال النقاط الآتية :

(جريو ، 2010 : 2)

- 1- لم يرتبط التعليم الجامعي في العراق باحتياجات السوق ولا يلبي متطلبات التنمية ، اذ لا توجد اية خطة واضحة للتنمية على مستوى الدولة .
- 2-التوسع الكبير بالتعليم الجامعي والذي لم يواكبه تحسن في توفير مستلزماته من اجهزة علمية ولوازم مختبرية وكتب دراسية ومصادر علمية ، بل العكس شهدت الجامعات جميعها نقصاً حاداً بالمستلزمات وذلك بسبب عدم تزويدها بالأجهزة الحديثة من جهة واندثار الموجود منها لعدم توفير قطع الغيار اللازمة .
- 3-النقص الحاد في الملاكات التعليمية المؤهلة للتدريس الجامعي كماً ونوعاً لاسيما في التخصصات العلمية اذ تصل نسبة حاصلتي شهادة الماجستير في بعض الجامعات الى 80% من مجموع اعضاء الهيئة التدريسية ونسبة 50% في احسن الاحوال .
- 4-فتح دراسات مسائية لا تتوفر فيها العديد من الشروط والرصانة العلمية على الرغم من خضوعها لتعليمات ومناهج الدراسات الصباحية واداء الامتحانات النهائية بصورة مشتركة مع الدراسة الصباحية لضمان قدر من الرصانة بصورة او بأخرى .
- 5-عدم تفرغ الطلبة التام للدراسة اذ اجبرت ظروف معيئة الكثير منهم للعمل وتوفير لقمة العيش على حساب التعليم .

1-1-2 : واقع التعليم الجامعي في الدراسات الاولى في العراق .

يعد التعليم الجامعي من الأدوات الاساسية التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وفي أعداد وتهيئة راس المال البشري إعداداً علمياً يمكنه من التأثير الايجابي والاسهام في تطوير المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وفي الوقت الحاضر الذي يتسم بسرعة التطور التقني والمعرفي، فإنه أصبح لزماً على التعليم العالي الاهتمام بهذا التطور واستيعابه من خلال أعداد الخريجين والاستشارات العلمية والفنية اللازمة للتفاعل مع العلم والتقنية وفي جميع المجالات العلمية والإنسانية المختلفة (الخشاب، 2000: 22-23).

ويوضح الجدول رقم (1) التطور الكمي والنوعي لبعض مؤشرات التعليم الجامعي في العراق للدراسات الاولى ، حيث شهدت المدة الاولى (1997-2004) زيادة كبيرة في اعداد الطلبة إذ ارتفع عدد الطلبة الموجودين في المؤسسات الجامعية خلال السنوات الدراسية (1997/1998-2004/2005) من (266505) الى (368753) طالباً، وسجل معدل نمو سنوي مركب في تلك الفترة (4.8%)، وهذا الارتفاع جاء نتيجة لزيادة عدد الطلبة المقبولين سنوياً والذي كان (82519) طالباً في العام الدراسي 1998/97 ارتفع الى (95305) طالباً في العام الدراسي 2005/2004، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (3.8%). في حين نلاحظ ان عدد الطلبة المتخرجين شهد تنديباً كبيراً خلال مدة البحث بحيث كان يرتفع تارة وينخفض تارة اخرى حيث ارتفع عدد الخريجين من (46687) طالباً في العام الدراسي (1997-1998) الى (74518) طالباً للعام الدراسي (2004-2005) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (7.9) وعند مقارنة عدد المقبولين مع عدد الخريجين في هذه المدة يتضح ان الكفاءة الداخلية الكمية كانت مرتفعة اما بالنسبة لعدد الجامعات العراقية فقد ازدادت في هذه الفترة من (12) جامعة في العام الدراسي (1997-1998) الى (17) جامعة في العام الدراسي (2004-2005) . وسبب هذه الزيادة قيام وزارة التعليم العالي بالموافقة على انشاء عدد من الجامعات لتلبية الطلب الحاصل على التعليم الجامعي وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (2.9%) ، مما أدى الى انخفاض حصة الجامعة الواحدة من الطلبة الموجودين، إذ بلغت حصة الجامعة الواحدة من الطلبة للعام الدراسي 2005/2004 (21691) طالب/ لكل جامعة بعد ان كانت (22209) طالباً لكل جامعة للعام الدراسي 1998/97. اما عدد الاساتذة فقد ازداد من (12101) تدريسيا في العام الدراسي (1997-1998) الى (21046) تدريسيا للعام الدراسي (2004 - 2005) وبزيادة قدرها (8945) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (7.7%) وهو معدل نمو مرتفع بالنسبة الى معدل نمو الطلبة الموجودين للمدة نفسها ، مما يؤثر في مؤشر طالب / استاذ إذا انخفضت حصة التدريسي الواحد من (22) طالباً لكل تدريسي للعام الدراسي (1997 - 1998) الى (17) طالباً لكل تدريسي للعام الدراسي (2004-2005).

اما خلال المدة الثانية (2005-2006) الى (2011-2012) فقد ارتفع فيها عدد الطلبة الموجودين من (380231) طالباً للعام الدراسي (2005-2006) الى (489105) طالباً للعام الدراسي (2011-2012) بزيادة قدرها (108874) طالب وبمعدل نمو سنوي قدره (4.3%) وهو اقل من معدل النمو في الفترة الاولى حيث يلاحظ في هذه المدة انخفاض اعداد الطلبة الموجودين في الاعوام (2006-2007) وذلك بسبب تردي الوضع الامني في تلك الفترة وعدم قدره الطلبة على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في حين كان عدد المقبولين من الطلبة في هذه المدة هو (109044) طالباً للعام الدراسي (2005-2006) ارتفع الى (133161) طالباً للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو قدره (5.6%) وهو اعلى من معدل النمو في الفترة الاولى فيما شهد عدد الخريجين زيادة ملحوظة حيث ارتفع من (74669) طالباً للعام الدراسي (2005-2006) الى (98673) طالباً للعام الدراسي (2011-2012) بزيادة قدرها (24004) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (3.6%) في حين ارتفع عدد الاساتذة

من (24459) تدريسي للعام الدراسي (2005-2006) الى (37374) تدريسي للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو قدره (5.4%) وهذا المعدل اعلى من معدل النمو للطلبة الموجودين ومعدل نمو الطلبة المتخرجين مما يؤثر بشكل ايجابي على مؤشر طالب / استاذ إذ تنخفض حصة الاستاذ من (16) طالبا لكل استاذ للعام الدراسي (2005-2006) الى (13) طالبا لكل استاذ للعام الدراسي (2011-2012) وهذا المؤشر يعكس مدى اهتمام المسؤولين في المؤسسات التعليمية بتوسع وتوفير الملاكات التدريسية، وبالشكل الذي ينعكس على مستوى اداء الكفاءة التعليمية الداخلية النوعية ، من حيث كمية التعليم ونوعيته، وأسلوبه، وطرائق تدريسه على الطلبة أنفسهم والمجتمع. اما عدد الجامعات للفترة نفسها فقد ارتفع من (17) جامعة للعام الدراسي (2005-2006) الى (22) جامعة للعام الدراسي (2011-2012) بمعدل نمو قدره (3.5%) وان معدل نمو عدد الجامعات اقل من معدل نمو عدد الطلبة الموجودين وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع حصة الجامعة الواحدة من الطلبة وهذا ما يوضحه مؤشر طالب / جامعة إذا ارتفع هذا العدد من (22367) طالبا لكل جامعة للعام الدراسي (2005-2006) الى (22578) طالبا لكل جامعة للعام الدراسي (2011-2012) .

اما خلال المدة الاجمالية للبحث (1997-2012) فقد ارتفع عدد الطلبة الموجودين من (266505) طالبا الى (489105) طالبا للعام الدراسي (2011-2012) وبزيادة قدرها (222600) وبمعدل نمو سنوي مركب (4.2%) اما فيما يخص عدد الطلبة المقبولين فقد ارتفع من (82519) طالبا للعام الدراسي (1997-1998) الى (133161) طالبا للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو سنوي مركب (3.9%) وارتفع عدد الخريجين من (6687) 4 طالبا للعام الدراسي (1997-1998) الى (98673) طالبا في العام الدراسي (2001-2012) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (4.8%) وهذا مؤشر على ارتفاع في مستويات الكفاءة الداخلية الكمية ، بينما ارتفع عدد الاساتذة من (12101) تدريسي للعام الدراسي (1997-1998) الى (37374) تدريسي للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (8.7%) وجاءت هذه الزيادة نتيجة التعيين واعادة التعيين جميع حملة الشهادات العليا في الداخل والخارج وبمختلف الاختصاصات في الجامعات والمعاهد وكذلك انتقل الكثير من حملة الشهادات العليا من الدوائر الاخرى خارج وزارة التعليم العالي الى الجامعات بعد عام 2003 لسد التسرب الحاصل في الكفاءات منذ عام 1991 وما بعدها ولكن هؤلاء لم يكونوا مؤهلين للتدريس في الجامعات ولم تجري لهم اختبارات لإعادة اهليتهم للتدريس وهذا اثر سلباً على المستوى العلمي وكذلك ارتفع عدد الطلبة الموجودين والذي واكبه زيادة في عدد الجامعات، إذ ارتفعت من (12) جامعة للعام الدراسي 1998/97 إلى (22) جامعة للعام 2012/2011، وبمعدل نمو قدره (4.7%) وكذلك نتيجة التوسع في عدد الاختصاصات المختلفة الانسانية والعلمية، مما أثر ايجابياً على حصة الاستاذ الواحد من الطلبة ، إذ انخفضت هذه الحصة من (22) طالباً لكل استاذ خلال العام الدراسي 1998/97 إلى (13) طالباً لكل استاذ للعام 2012/2011 مما ينعكس إيجابياً على كفاءة وجودة التعليم. ومن الملاحظ من الناحية العملية ان الاستاذ الواحد يعطى مادة دراسية واحدة أو اكثر لعدد من المراحل مما يجعل نسبة طالب /أستاذ غير النسبة العامة التي ذكرت في الجدول . مما يلقي بأعباء كبيرة على جهد الاستاذ وجهد الطالب، الامر الذي يجعل العملية التعليمية في تنني مستمر وهذا سوف يؤدي في المحصلة النهائية الى انخفاض كفاءة العملية التعليمية ، ومن خلال متابعة هذا التطور للدراسات الاولى نلاحظ نمو وتطور هذه الدراسات بسبب اهميتها الفعالة في بناء المجتمع وتطويره ولارتقاء به الى سبل النجاح .

الجدول (1) تطور التعليم الجامعي للدراسات الاولى في العراق للمدة (1997-2012)

السنوات الدراسية	عدد الجامعات	عدد الطلبة المقبولين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة الخريجين	عدد الاساتذة	طالب/استاذ 3:5	طالب/جامعة 3:1
(7)	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
1998-1997	12	82519	266505	46687	12101	22	22209
1999-1998	12	88668	278758	46522	11993	23	23230
2000-1999	12	75408	273988	50196	12068	23	22832
2001-2000	12	80872	277195	49935	12402	22	23100
2002-2001	12	92467	297292	53260	13240	22	24774
2003-2002	12	95994	322226	68826	15523	21	26852
2004-2003	12	116308	354922	74676	17003	21	29577
2005-2004	17	95305	368753	74518	21046	17	21691
2006-2005	17	109044	380231	74669	24459	16	22367
2007-2006	17	99822	353173	75529	29106	12	20775
2008-2007	17	114357	368631	67053	30109	12	21684
2009-2008	17	102581	382873	69020	31981	12	22521
2010-2009	19	123272	416074	73945	33968	12	21898
2011-2010	20	157469	476007	93357	21113	22	23800
2012-2011	22	133161	489105	98673	37374	13	22232
معدل النمو السنوي المركب %							
المدة	عدد الجامعات	عدد المقبولين	عدد الموجودين	عدد الخريجين	عدد الاساتذة		
2004-1997	2.9	3.8	4.8	7.9	7.7		
2012-2005	3.5	5.6	4.3	3.6	5.4		
2012-1997	4.7	3.9	4.2	4.8	8.7		

- المصدر: -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مجاميع احصائية متفرقة

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة .

- احتسب العمود (7,6) من قبل الباحث. احتسب معدل النمو السنوي المركب في هذا الجدول من قبل الباحث بموجب

الصيغة الاسية: $y = A e^{rt}$ بعد تحويلها الى الصيغة الخطية حيث ان y : المتغير المراد حساب معدل نموه

A: الحد الثابت

R: معدل النمو السنوي المركب **t: الزمن على شكل اتجاه عام**

1-1-3 : واقع التعليم الجامعي في الدراسات العليا في العراق

بما ان الدراسات العليا مساحتها واسعة وتنتشر في معظم الجامعات العراقية لا بد ان يكون هناك تفاوت في مستوياتها تبعاً لاختلاف امكانيات الجامعات من حيث عدد اساتذتها ومراتبهم العلمية او سنوات خبراتهم وكذلك التخصصات الدقيقة ، ومكتباتها العلمية ، من حيث شمولها لكل اللوان كتب المعرفة من رسائل علمية او دوريات علمية، او عدد قاعاتها او مختبراتها المختلفة وذلك تبعاً لإمكانيات الجامعة وتاريخ الدراسات العليا فيها (الموسوي، 2010:4) . ان الدراسات العليا في العراق حققت انجازات لا بأس بها وتعد من المؤشرات المهمة والدالة على تطور قطاع التعليم الجامعي في العراق مثل مؤشر عدد الطلبة في الدراسات العليا ، فالدراسات العليا في الجامعات العراقية توفر نشاطاً بحثياً من خلال رسائل وأطاريح الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه لطلبة الدراسات العليا، وهو يمثل النشاط العلمي الذي يتم بموجبه تخرج الطلبة ونتاجاً لتطور هذا القطاع وكذلك يعتبر هذا على ان الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي هي بمستوى عالي(عبد اللطيف، 2010:4). ويتضح من الجدول رقم (2) عدد الطلبة في الدراسات العليا الموجودين في الجامعات العراقية خلال السنوات الدراسية (1997-1998) الى (2004-2005) قد ارتفع من (10542) طالباً للعام الدراسي (1997-1998) الى (19596) طالباً للعام الدراسي (2004-2005) بزيادة قدرها (9054) طالب وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (8.6%) وعلى الرغم من موجة التسربات، والهجرة المتواصلة، الى الدول العربية والاجنبية للملاك التدريسي (الذي يعني ان الانفاق الحكومي على التعليم العالي هو في جزء منه انفاق على كفاءات وكوادر اجنبية)، بسبب سوء الاحوال المعيشية وانخفاض الاجور والرواتب يقابلها ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك قبل احداث عام 2003، أما بعد ذلك فكانت الاسباب تتعلق بعدم استقرار البلد سياسياً وأمنياً، الا ان عدد الاساتذة بقي يشكل حجماً مهماً في الجامعات العراقية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التعليم العالي في تلك الفترة على زيادة اعداد المقبولين في الدراسات العليا الا انه شهد تذبذباً كبيراً خلال هذه المدة حيث كان يرتفع تارة وينخفض تارة اخرى حيث انخفض عدد المقبولين من (4603) طالباً للعام الدراسي (1997-1998) الى (4039) طالباً للعام الدراسي (2004-2005) وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-3.5%) وسبب ذلك هو تدهور الاوضاع الامنية في تلك المدة وعلى الرغم من ذلك قدمت وزارة التعليم العالي تسهيلات كثيرة من ارجاع المرقنة قيودهم الى مقاعد الدراسة وتسهيل عملية الامتحان التنافسي مما ادى ذلك الى زيادة عدد الخريجين من (2538) طالباً للعام الدراسي (1997-1998) الى (5477) للعام الدراسي (2004-2005) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (9.6%). اما عدد التدريسيين فقد ارتفع من (12101) تدريسي للعام الدراسي (1997-1998) الى (21046) تدريسي للعام الدراسي (2004-2005) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (7.7%) وهذا المعدل السنوي المركب اقل من معدل الطلبة الموجودين للمدة نفسها . علماً ان عدد التدريسيين الوارد في المجموعة الاحصائية يمثل التدريسيين ضمن الجامعات كافة في الدراسات العليا والاولية .

اما خلال السنوات الدراسية (2005-2006) و(2011-2012) فقد شهد عدد الطلبة في الدراسات العليا ارتفاعاً ملحوظاً وذلك بسبب توجه وزارة التعليم العالي الى زيادة عدد البعثات الدراسية والاتفاق مع الجامعات الاجنبية للتبادل او التعاون العلمي لذلك ارتفع عدد الموجودين في الدراسات العليا من (18054) طالباً للعام الدراسي (2005-2006) الى (26920) طالباً للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (4.2%) وأدى ذلك ايضاً الى ارتفاع عدد المقبولين في الدراسات العليا من (5262) طالباً للعام الدراسي (2005-2006) الى (11901) طالباً للعام الدراسي (2011-2012) بزيادة قدرها (6639) وبمعدل نمو سنوي

مركب قدره (12.9%) ولذلك ازداد عدد الخريجين من الدراسات العليا من (5756) طالبا للعام الدراسي (2005-2006) الى (5846) طالبا للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (-0.7%) وان هذا الانخفاض في معدل النمو يرجع الى تلك بعض الجامعات في تخريج طلبه الدراسات العليا من خلال اعطاء تمديدات كثيرة بدون مبرر . اما عدد الاساتذة فقد ارتفع من (24459) تدريسي للعام الدراسي (2004-2005) الى (37374) تدريسي للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (5.4%)

اما خلال المدة الاجمالية فان عدد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا فقد ارتفع من (266505) طالبا للعام الدراسي (1997-1998) الى (489105) طالبا للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (3.1%) وذلك بسبب فتح وتوسيع اعداد الدراسات العليا في مختلف الجامعات العراقية وفي مختلف التخصصات العلمية ، في حين ارتفع عدد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا من (4603) طالبا للعام الدراسي (1997-1998) الى (11901) طالبا للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (2.5%) ، اما عدد الخريجين فقد ارتفع من (2538) طالبا للعام الدراسي (1997-1998) الى (5846) طالبا للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (3.2%) في حين شهد عدد الاساتذة ارتفاعاً من (12101) تدريسي للعام الدراسي (1997-1998) الى (37374) تدريسي للعام الدراسي (2011-2012) وبمعدل نمو قدره (8.7%) . كما يلاحظ ان نسبة طلبه المقبولين في الدراسات العليا الى عدد الطلبة المقبولين في الدراسات الاولى فقد شهد تنذباً واضحاً بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى حيث بلغت (5.6%) للعام الدراسي (1997-1998) وانخفضت لتصل الى (3.6%) خلال العام الدراسي (2007-2008) وارتفعت لتصل الى (8.4%) خلال العام الدراسي (2011-2012) في حين شكل عدد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا الى عدد الموجودين في الدراسات الاولى نسبة (4%) للعام الدراسي (1997-1998) في حين كانت (5.3%) للعام الدراسي (2004-2005) . وانخفضت هذه النسبة الى (3.4%) للعام الدراسي (2007-2008) وارتفعت هذه نسبة الى (5.5%) في العام الدراسي (2011-2012) وارتفعت نسبة الخريجين في الدراسات العليا الى نسبة الخريجين في الدراسات الاولى للعام الدراسي (1997-1998) من (5.4%) الى (7.3%) للعام الدراسي (2004-2005). وهذا يعني ارتفاع في (مستويات الكفاءة الداخلية النوعية)* في حين انخفضت هذه النسبة الى (5.9%) في العام الدراسي (2011-2012) ومن خلال متابعه هذا التطور في الدراسات العليا بين مدى اهتمام الدولة في متابعه وتطور هذه الدراسات لما لها من اهمية في رفد المجتمع بالكفاءات العلمية والفنية والادارية التي تعمل على تحسين المؤسسة التعليمية وجعلها تعمل بكفاءة عالية .

*أي أنها تشير إلى قدرة النظام التعليمي على إنتاج خريج ذي مواصفات يفي بالغرض المعد له ، او تركيز كفاءة التعليم الداخلية النوعية على نوعية المخرجات أو جودة نتاج المؤسسة التعليمية، وتعبّر عن مدى انطباق نوع المخرجات على المواصفات الموضوعية لها .

*أي أنها تشير إلى قدرة النظام التعليمي على إنتاج خريج ذي مواصفات يفي بالغرض المعد له ، او تركيز كفاءة التعليم الداخلية النوعية على نوعية المخرجات أو جودة نتاج المؤسسة التعليمية، وتعبّر عن مدى انطباق نوع المخرجات على المواصفات الموضوعية لها .

الجدول (2) تطور التعليم الجامعي للدراسات العليا في العراق للمدة (1997-2012)

السنوات الدراسية	عدد الطلبة المقبولين في الدراسات الاولية (1)	عدد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا (2)	%1:2 (3)	عدد الموجودين في الدراسات الاولية (4)	عدد الموجودين في الدراسات العليا (5)	3:4 % (6)	عدد الخريجين من الدراسات الاولية (7)	عدد الخريجين من الدراسات العليا (8)	5:6 % (9)	عدد الاساتذة (10)
1998-1997	82519	4603	5.6	266505	10542	4	46687	2538	5.4	12101
1999-1998	88668	6297	7.10	278758	13312	4.8	46522	3018	6.7	11993
2000-1999	75408	6321	8.4	273988	14679	5.4	50196	4451	8.9	12068
2001-2000	80872	6341	7.9	277195	15494	5.6	49935	4656	9.3	12402
2002-2001	92467	6985	7.6	297292	16926	5.7	53260	5414	10.1	13240
2003-2002	95994	5688	6	322226	18544	5.8	68826	4574	6.6	15523
2004-2003	116308	4390	3.8	354922	20162	5.7	74676	4894	6.6	17003
2005-2004	95305	4039	4.2	368753	19596	5.3	74518	5477	7.3	21046
2006-2005	109044	5262	4.8	380231	18054	4.8	74669	5756	7.7	24459
2007-2006	99822	5313	5.3	353173	15545	4.4	75529	5328	7.1	29106
2008-2007	114357	4154	3.6	368631	12611	3.4	67053	4346	6.5	30109
2009-2008	102581	5828	5.7	382873	14915	3.9	69020	4706	6.8	31981
2010-2009	123272	7447	6.5	416074	17252	4.2	73945	4827	6.5	33968
2011-2010	157469	7776	4.9	476007	21121	4.4	93357	4910	6.4	21113
2012-2011	133161	11901	8.9	489105	26920	5.5	98673	5846	5.9	37374
معدل النمو السنوي المركب %										
المدة	عدد المقبولين في الدراسات العليا	عدد الموجودين في الدراسات العليا	عدد الخريجين في الدراسات العليا	عدد الاساتذة						
2004-1997	-3.5	8.6	9.6	7.7						
2012-2005	12.9	4.2	-0.7	5.4						
2012-1997	2.5	3.1	3.2	8.7						

-المصدر: -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مجاميع إحصائية متفرقة

-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة .

-احتسب العمود (3,6,9) من قبل الباحث. احتسب معدل النمو السنوي المركب في هذا الجدول من قبل الباحث بموجب الصيغة الاسية: $y = A e^{rt}$ بعد تحويلها الى الصيغة الخطية حيث ان y : المتغير المراد حساب معدل نموه A : الحد الثابت

R : معدل النمو السنوي المركب t : الزمن على شكل اتجاه عام

1-1-4: التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في العراق

عانى نظام التعليم الجامعي في العراق بكل جوانبه من مشاكل عدة ، تضاعفت بشكل ملحوظ في العقود الاخيرة ، اذ ادى الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات في القرن الماضي وعمليات النهب والخراب والتدمير بعد الاحتلال الامريكي عام (2003) الى زعزعة اركانه ،وان دور الجامعة قد تقلص في بناء الانسان فهي تواجه مشكلات كثيرة يعرفها القائلون عليها وتحديات جسام تقيد في دورها وتعيق حركتها ، وهي تحديات ترتبط بواقع المجتمع العراقي التي تحول دون دخوله الى عالم مجتمع المعرفة ونتاجها وبالتالي تحويلها الى قوة اقتصادية واجتماعية تجعل البلاد في مطاف الدول المتطورة .

1-1-5 : مشاكل الجامعات العراقية

يواجه التعليم العالي في مطلع الالفية الثالثة تحديات ومشاكل تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية ، من ترسيخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الاقليمية وسرعه التواصل التقني - المعلوماتي . ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما تواجهه مؤسسات التعليم العالي من تحديات تتصل بالزيادات المتحققة في بطاله الخريجين والتوجه نحو التخصص وانخفاض الدور الحكومي ، وتدني قطاع الانتاج في شؤون التعليم العالي (بوطانه ، 2001 : 61) لذلك فرض الحال على المؤسسات التعليمية أعاده صياغه اساليب التعليم وتطوير نظم تعليمية ملائمة، وبما ان التعليم الجامعي في العراق يمر بمرحلة تحول عميقة بعد سلسله من الازمات التي تعرضت لها مؤسسات التعليم الجامعي خلال السنوات الماضية مما ادى ذلك الى عدم قدرتها على مواكبة التطورات والتغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية . ومن اخطر تلك الازمات اعتماد مؤسسات التعليم العالي في العراق صورته نمطية واحده عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والجراءات والممارسات حيث فقدت كل جامعة بنيتها واستقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ومرونتها الادارية والمالية وقدرتها على مواجهه التحديات والازمات . وتمثلت تلك الازمات بالاتي: (كاظم ، 2010 : 1) .

أولاً : تباطؤ التوسع الافقي في المؤسسات والبرامج التعليمية، فضعف عضو هيئه التدريس وازدحام القاعات والمختبرات ادى ذلك الى انخفاض كفاءة التعليم وضعف المخرجات وفقدان سوق العمل الثقة في مخرجات معظم مؤسسات التعليم العالي .

ثانياً : ضعف التوسع العمودي في البرامج فقلت فرص التعليم امام الشباب الطموح الباحث عن المستقبل بسبب النظرة القاهرة لدى عدد من المسؤولين والمخططين للتعليم العالي الذين اقتنعوا بفكره الزام الشباب سلوك مسارات معينه يجب ان لا يطمحوا الى تجاوزها بحجه ان سوق العمل لا يحتاج الى تلك المستويات العلمية .

ثالثاً : توقف صور البعثات والتأهل والتطور لأعضاء هيئه التدريس فكانت النتيجة هجرة العديد من الكفاءات التعليمية في جامعاتنا وكلياتنا واستبدالهم بمدرسين حديثي التخرج في فترة التسعينات.

رابعاً : عدم انفتاح مؤسسات التعليم العالي على كافه مؤسسات المجتمع وضعف ارتباطها بسوق العمل فتجزرت الفجوة بين النظرية والتجربة وبين العلوم والمهارات .

خامساً : عدم توفير المرونة الادارية والامكانات المالية لدى الجامعات

وهناك من يرى ان اسباب تراجع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يعود الى الاتي :

- 1- التدهور الامني المستمر لمؤسسات التعليم العالي مما يضع طرفي العملية التعليمية : الطالب - الاستاذ والعملية التعليمية برمتها في دوامة عدم الاستقرار والخوف من المستقبل يترك اثره الواضح في تسرب الطلاب وتركهم لمقاعد الدراسة وهجرة الكادر التدريسي .
- 2- الاجراءات التحكيمية في احواله الاستاذ الجامعي ومن درجات علمية متقدمة "استاذاً واستاذ مساعد" على التقاعد بذرائع ومبررات واهية منها كبر السن او عدم الكفاءة .
- 3- تدهور البنية التحتية اللازمة لتطوير التعليم العالي من مكتبات علمية ومختبرات وشبكة انترنت ومصادر المعلومات المختلفة وغلق اقساماً للدراسات العليا بكاملها تحت ذريعة عدم توفر الكادر التدريسي لها (صالح ، 2011 : 4).

- 4- ضعف التنسيق بين الجامعات والكليات الاهلية من جهة والكليات الحكومية من جهة اخرى ، حيث الارباك في تكرار الاختصاصات المتشابهة في كلا الطرفين وعدم انتهاج مبدأ التكامل في التخصصات بين المؤسسات التعليمية العالية الامر الذي لا يخدم عملية التنمية .
- 5- عدم السماح وعرقلة جهود المنظمات الدولية كالأأم المتحدة واجهزتها المعنية بشؤون التعليم العالي على الاشراف والتأكد من ظروف عمل هذه المؤسسات بما يتوافق وشروط الجودة العالمية .
- 6- في ظروف العراق الحالية والذي توقفت فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة ، ادى الى ضعف قدرة ودور الجامعات والمؤسسات البحثية في المجتمع وبالتالي ضعفت روابط التعليم العالي ودوره الاساسي في الاستجابة لظروف التنمية البشرية الشاملة .
- 7- ضعف الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره دعامة اساسية لأعاده بناء بنيته التحتية واقامه المشاريع البحثية والتعليمية المتقدمة.
- 8- ضعف دور البحث العلمي في ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه المجتمع (صالح ، 2010 : 5) .

اما اليوم فان التعليم الجامعي في العراق يمر بمرحلة تحول عميقة حققت للتعليم العالي قفزات كمية ونوعية وادخلت الوزارة تغيرات جذرية للوصول الى هيكليته الجديدة للجامعات بحيث تتناسب مع توجهات سوق العمل عبر مجموعة من الاجراءات والخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى لتشمل عده محاور هي القبول ، والاستجابة ، والمواءمة ، والجودة ، التمويل ، البحث العلمي ، الانبعاث والتخطيط الاستراتيجي (كاظم ، 2010 : 2) وحرصاً من قياده التعليم العالي على ان تغدو بالمؤسسات التعليمية والجامعات والمراكز العلمية والبحثية على مستوى الطموح بما يواكب التقدم العالمي ووصولاً الى مستويات عالية من العلوم والمعرفة ، فقد تبنت في استراتيجيتها الحالية للسنوات (2009-2013) مجموعه من التوجهات والاهداف للنهوض بالتعليم العالي من خلال اهمية تحفيز التنمية البشرية المستدامة وتدعيم متطلبات الجودة في التعليم العالي على وفق معايير وطنية تتوافق مع معايير الجودة المعتمد عالمياً .

لذلك شملت الاستراتيجية الحالية خطة عمل تنفيذية هادفة تنفذ خلال الاعوام (2009 _ 2013) ضمن جدول زمني يحدد الاعمال والنشاطات والجهات المسؤولة في تنفيذ كل عمل والوقت المحدد للتنفيذ في ضوء المؤشرات والنتائج المتوقعة . وتأخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار توفير فرص التعليم للجميع وتلبيته احتياجات المجتمع العراقي الحالية والمستقبلية المنسجمة مع اهداف التنمية وخططها ، وذلك بهدف الوصول الى خريجين مؤهلين لتلبية هذه الاحتياجات وفق متطلبات التنمية البشرية المستدامة (الاستراتيجية الوطنية ، 2009 - 2013) لذلك فان وزارة التعليم العالي على الرغم من التحديات والمشاكل التي تواجهها تسعى الى الارتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي لتلبية احتياجات المجتمع التنموية باتجاه تحقيق التميز في مختلف نشاطاتها العلمية .

1-1-5 : اختلالات النظام التعليمي في العراق

ان الاختلالات الهيكلية موجوده في المجتمعات المتقدمة و النامية على حد سواء وعلى المستوى الكلي والجزئي ، وللاختلالات اسباب متعددة اهمها التطورات الفكرية والفلسفية ومنهجية المجتمعات في توظيف العوامل الذاتية والموضوعية لتحقيق الاهداف المرسومة لها من قبل السلطة السياسية . و بالنسبة للتعليم العالي في العراق فأن من اهم الاسباب التي ادت الى وجود اختلالات هيكلية هو التوسع الكمي الهائل في الدراستين الاولى والعليا ، وذلك بفتح عدد من الاقسام العلمية والكليات والجامعات ، حيث اصبح التعليم الجامعي منتشر في جميع المحافظات ، ويبدو الامر لأول وهله امراً طبيعياً جداً في ضوء تزايد الطلب على التعليم ، الا انه يلاحظ ان هذا التوسع لم يصاحبه توسع مماثل في تهيئه مستلزماته ولو بالحد الأدنى المطلوب ، اذ يلاحظ عند تدقيق هذا التوسع في التعليم ما يلي (جريو، 2004: 4) .

- 1- لا يرتبط التعليم الجامعي في العراق باحتياجات السوق ولا يلبي متطلبات التنمية ، اذ لا توجد اي مؤشرات تخطيطية باحتياجات المجتمع من الملاكات العلمية والتقنية في التخصصات العلمية المختلفة .
- 2- لم يواكب هذا التوسع الهائل في التعليم الجامعي تحسن ملموس في توفير مستلزماته من اجهزة علمية ولوازم مختبرية وكتب دراسية ومراجع ومصادر علمية .
- 3- النقص الحاد في الملاكات التعليمية المؤهلة من الاساتذة الجامعيين كماً ونوعاً ، وخاصة التخصصات العلمية والتقنية ، اذ تصل نسبة حملة الماجستير في بعض الجامعات الى اكثر من 80% من مجموع اعضاء الهيئة التدريسية .
- 4- كثرة الابعاء التدريسية المكلف بها عضو هيئه التدريس التي تصل في المعدل الى 20 ساعة تدريسية ، عدا الاشراف على طلبة الدراسات العليا وقد تصل اعباء البعض الى اكثر من 40 ساعه اسبوعياً .
- 5- تقتصر معظم الجامعات الى المنشأة الجامعية الملائمة قياساً الى مثيلاتها في البلدان العربية والاجنبية ، اذ أنشأت معظم المباني الجامعية بصوره عشوائية ومستعجلة بدافع الحاجه الشديدة بسبب التوسع الهائل في التعليم الجامعي دون اي تخطيط مسبق .
- 6- انعدام الدافعية لمعظم الطلبة نحو التفوق والتميز والابداع وانما الاكتفاء بالحصول على شهاده التخرج والتعيين في القطاع العام .

ان الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق منذ عام 2003 وحتى يومنا هذا كانت هي الاخرى سبباً مهماً في حدوث مثل هذه الاختلالات ، اضافه الى ذلك ان اغلبه الاقسام العلمية المفتوحة في الكليات ليس لها علاقة مباشرة بعملية التنمية والمفروض بان اي قسم علمي يفتح يجب ان يكون مرتبطاً بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجة سوق العمل. كذلك عدم وجود علاقه ترابطيه بين عدد الطلاب والقاعات الدراسية في حين لا توجد علاقه ترابطيه بين التدريسيين واعداد الطلبة الموجودين (طاقه، 2010: 4). ومن خلال اعاده النظر بالاختلالات الهيكلية ، وسبل معالجتها على مستوى كل كلية ، فان هذا يتطلب العمل على كفيته اداراه المواد البشرية من خلال التأكيد على جوده البرامج التعليمية التي تقدمها الكلية وعلى كفاءه اعضاء الهيئة التدريسية والاداريين والفنيين وعلى جميع الجامعات استقطاب الكفاءات لإنجاح مهمتها ووضع خطط شاملة لتوفير المؤهلات البشرية في الاقسام العلمية والتأكد على المؤهلات الاكاديمية للتدريسيين لتحقيق اهداف الكلية .

1-1-6 : الاجراءات المعتمدة لإصلاح التعليم الجامعي في العراق

الاصلاح عملية ضرورية للتعليم الجامعي في العراق كما كانت عليه البيروستريكا اي اعادة البناء بشكل صحيح او سليم بعيداً عن الترميم والترقيع اي بناء مبني على اسس علمية كما تبني عليه الجامعات في الدول المتطورة بناء على الصراحة والموضوعية وهو بناء يحتاج الى تفكيك وتهديم بعض اجزاء النظام القديم، لذلك يتطلب الاصلاح ارادة وقوة وبالطبع معلومات كبيرة عن واقع الجامعات العالمية ومعرفة متطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك فان الاصلاح يوفر لنا مشروعاً اكاديمياً حديثاً للجامعات للاندماج في عالمنا الجديد عالم التقنيات الحديثة للتعليم والتعلم وبناء البنية المعلوماتية والمعرفية بحيث يصبح التعليم الجامعي انعكاساً لسوق العمل وحاجة المجتمع ، وتحويله من سوق استهلاكي الى مركز للإنتاج والابداع والابتكار (الربيعي، 2014: 2) وترجع البدايات الاولى الى الاصلاح الاكاديمي في العراق الى عام (1969) حيث تم تشخيص اسباب فشل الجامعة حينها في تلبية احتياجات المجتمع في التطور والتقدم من خلال عدم وجود فلسفة واضحة للتعليم الجامعي ، وان فجوة واسعة بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال انعدام الانسجام والتكامل بين التخطيط للتعليم العالي والتخطيط للتعليم العام .

وفي عام 1970 استحدثت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأحداث تغيير نوعي في الحركة العلمية والتعليم العالي ينهض بهما ويجمع مؤسساتها واجهزتها ومناهجها الى المستوى العلمي والفني والتكنولوجي المرموق وتحقيق الانسجام والتكامل بين مناهج واهداف الحركة العلمية والعمل على تحقيق التطور والتوازن بين تقدم العلوم النظرية والممارسات التطبيقية والمختبرية والتجارب (الحيدري، 2011: 3) حيث اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عقد مؤتمرات لإصلاح التعليم الجامعي تتضمن مراجعة شاملة لأهدافه وهياكله وادارته ومناهجه وقد عقدت خمسة مؤتمرات (محمد، 1990: 18) هي :

1- المؤتمر الاول عام 1978 : عالج بشكل واضح وشامل وصريح مشكلات التعليم الجامعي في العراق والتركيز على التصنيع و موقف الجامعة من التغيرات الاجتماعية الناتجة عن التصنيع والمتأثرة بالتقدم العلمي والتكنولوجي ودور الجامعة بالتقدم الصناعي والزراعي والتطورات المحتملة في المستقبل اضافه الى دورها في تشجيع البحث العلمي ومتابعته ومساهمته في تخطيط القوى العاملة واعاده الكوادر اللازمة للتطور والتقدم .

2- المؤتمر الثاني عام 1981 :- عقد هذا المؤتمر الموسع لمناقشة ورقة عمل لقطاع التربية والتعليم العالي وقد اتخذ العديد من القرارات المهمة على نطاق تنظيم هيكل و ادارة التعليم العالي لتجاوز المركزية الخانقة وتداخل صلاحيات الوزارة مع صلاحيات واعمال الجامعات وكذلك تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا وتطوير المناهج الدراسية .

3- المؤتمر الثالث عام 1987:- اكد بشكل اساس على المواضيع الاتية :-

- تغيير المناهج باتجاه ربطها بالجانب التطبيقي وذلك بزيادة الساعات المخصصة للمناقشات والتطبيق العملي.
- التأكد على التدريب والتطبيق في المشاريع الصناعية والزراعية والهندسية.
- التأكيد على المواضيع العلمية وادخال الحاسبات في الدراسات العلمية والانسانية جميعا في السنة الاولى في الجامعة .

4- المؤتمر الرابع عام 1989 :- وقد انعقد في ظل ظروف الاصلاح الاداري والاقتصادي في العراق حينها وما اتخذ من اجراءات في الغاء الحلقات غير الضرورية في العمل الاداري وترشيد الانفاق وتشجيع النشاط الاقتصادي الخاص وتحقيق التطور التكنولوجي في مجال التصنيع وتعزيز الارتباط بين مراكز البحث العلمي والمشاريع الزراعية والصناعية واكد المؤتمر على تطوير الجانب النوعي للتعليم الجامعي من خلال مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية في العالم .

5- المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق عام 2007 :- انعقد هذا المؤتمر في ظروف بالغة الصعوبة مر بها العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، حيث اكد العديد من المشاركين في المؤتمر من داخل العراق وخارجة على ضرورة تجاوز اخطاء الماضي ولعل في مقدماتها العمل على استقلاله الجامعات والفصل بين السياسة والتعليم العالي وعدم تحويل الجامعات الى ميادين للعمل الحزبي والصراع الايديولوجي والتأكيد على الاسراع لتعويض ما فات في التقدم التكنولوجي والالتحاق بمصاف الجامعات العلمية .

(المؤتمر العالمي للتعليم العالي ، 2007 :2) ويبدو من خلال استعراض المؤتمرات التي اقامتها وزارة التعليم العالي في تلك الفترات ان المنظومة الجديدة التي سيؤدي لها اصلاح النظام الجامعي ستعتمد في مفاصلها الرئيسية على :-

- 1- المنافسة بين التدريسين داخل الجامعة وبين الجامعات .
- 2- الادارة المركزية والمرونة التنظيمية والهيكلية بحيث تكون ملائمة لقبول التغيير السريع والمستمر .
- 3- التعاون الاكاديمي والعلمي مع جامعات الدول المتطورة .
- 4- زيادة هائلة في التمويل وايجاد مصادر اخرى للتمويل .
- 5- تنمية مستويات كفاءات ومؤهلات التدريسيين والباحثين .
- 6- تطوير المناهج وطرق التدريس .
- 7- نظام فعال لتنظيم الجودة وتوفير الحوافز (الريبيعي ، 2014:5) . من خلال ما تقدم لا بد من وجود مبررات لإصلاح التعليم العالي في العراق والتي من اهمها .

أ- لقد انقطع العراق عن الثورة المعرفية والمعلوماتية لعقود وبفعل سياسات النظام السابق وطبيعية حكومته ذات الحزب الواحد التي فرضت حصارا على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي واعتبرت ان ما ورد عن الحزب وقيادته الحكيمة هو المصدر الاول والاخير للمعلومات ومصادقيتها في مختلف العلوم .

ب- ان البيئة الدولية المعاصر تشهد ازديادا مضطربا في دور التعليم والمعرفة وتأثيرها على مجريات العلاقات الدولية ارتباطا بظاهرة العولمة وتآكل حواجز السيادة التقليدية وهيمنة ثورة المعلومات ، وعلى ما يبدو فان العراق مهيا للانفتاح عليها في ظل اقتصاديات السوق الحر باختلاف النوايا والمؤثرات .

ج - ان عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وثورته المعرفية يستدعي بالضرورة الى تعليم يؤدي الى تطوير وتنمية قدرات الافراد على قاعده التعليم المستديم والمستمر مدى الحياه بما يؤدي الى الوصول الى المعلومات وتنظيمها وهي استخدامها .

هـ - أن استمرار تدهور مؤسسات التعليم العالي أدى إلى عدم مقدرتها في أداء رسالتها الحضارية والثقافية وسط مناخ سياسي وتعليمي استمر لعقود لا يساعد على استقرار العمل وترسيخ تقاليده في هذه المؤسسات ولا يدعم الإصلاح والتطوير حتى إن وجد في ظل منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية متخلفة، (صالح ، 2010 :8-9) واخيرا نؤكد بأن الاصلاح الشامل لنظام التعليم العالي والبحث العلمي اصبح ضروريا وان مسألة العلاقة بين التدريب وسوق العمل هي المسألة الأساس في أي مشروع للإصلاح الجامعي واستقلالية الجامعة.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- لقد مر العراق بظروف استثنائية خلال المدة الممتدة في الدراسة انعكست على واقع حال كافة المتغيرات الاقتصادية وبالتالي كانت المؤشرات المتحصلة من الدراسة التطبيقية التي حصلنا عليها جراء دراسة الحقائق الرقمية كانت مؤشرات ليست بالمستوى المطلوب وبالتالي كان دور التعليم في رفد المسيرة الاقتصادية ضعيفا الى حد ما جراء الظروف الطارئة التي مر بها البلد .

2- انخفاض مستوى الكفاءة الخارجية النوعية والتي تمثل مدى ملائمة الخريجين التعليم العالي مع سوق العمل وهذا ناجم عن عدم وجود تخطيط مسبق لما يحتاجه سوق العمل من هؤلاء الخريجين ، في حين ارتفعت الكفاءة الداخلية الكمية ، والتي تعني قدرة النظام التعليمي على إنتاج أكبر عدد من الخريجين مقابل العدد الكلي من الطلاب المسجلين في النظام، أي عن نسبة المخرجات إلى المدخلات في أي مرحلة تعليمية .

3- عدم تأثير التعليم العالي في التنمية الاقتصادية إذ أن مايسند ذلك هو ان تطور التعليم كان متباطئاً للغاية بسبب عدم توفر الظروف الملائمة لدعم هذا القطاع الحيوي وبالتالي فان هذا المتغير يقع ضمن ذات الظروف الاقتصادية العامة للبلد لذا فليس من المتوقع ان يكن هنالك أثر كبير له على التنمية الاقتصادية.

التوصيات:

1. تعزيز استقلالية الجامعات وحماية الحرية الأكاديمية والحرم الجامعي.
2. العمل على تعزيز الأمن والاستقرار داخل الجامعات والمعاهد العالية وأبعادها عن الصراعات السياسية والمذهبية والطائفية.
3. إعادة النظر في المناهج الدراسية والتخصصات المختلفة بما ينسجم مع التوقعات المستقبلية وحاجة البلد لمختلف الاختصاصات والكفاءات العلمية والمهنية والإدارية.
4. انتهاج سياسة واضح وحكيمة للتنسيق مع الكليات والجامعات الأهلية بما يضمن تحقيق رؤيا متكاملة لكلا القطاعين وتجنب التكرار غير المفيد في نشأت الكليات أو التخصصات المختلفة.
5. تعزيز مكانة البحث العلمي والارتقاء به عبر ربطه بحاجات المجتمع المحلي وتوفير كافة وسائل الدعم لتسهيله من مال ومصادر المعرفة من شبكة معلومات ومكتبات وانترنت وغيرها.
6. عدم إيقال الكادر التدريسي بمهام إدارية أو أعمال أخرى ليست من صلب عمله، وتفرغه للتدريس والبحث العلمي.
7. تنشيط نظام العمل بمتطلبات الجودة والارتقاء بالتعليم إلى المستويات الدولية، سواء من حيث كفاءة الداخلية أو الخارجية وعلى نطاق التعليم الحكومي أو الأهلي، ولضمان الاعتراف الإقليمي والدولي بهذه المؤسسات.

المصادر:

- 1- بوطانة ، عبد الله (2001) تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الاعمال . الرياض مطبعة مكتبة التربية العربي لدول الخليج .
- 2- تقرير التنمية البشرية في العراق 1996 جمعية الاقتصاديين العراقيين.
- 3- جريو، داخل حسن ،2010(التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح)مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني، المجلد (57).
- 4- الحسيني، احمد خليل ،الفقر والدولة(2010)وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة الدار العربية، جامعة بابل.
- 5- الحيدري، عبد الجبار عبد الباقي، 2011، واقع التعليم العالي في العراق بين التحديات الضرورة ،الحوار المتمدن ، العدد 3573 .
- 6- الخشاب ،عبدالله يوسف، عناد، مجذاب بدر (2000) تمويل التعليم العالي في الوطن العربي وسبل تعزيزه، مجلة دراسات اقتصادية ،بيوت الحكمة ،العدد 3-4،بغداد.
- 7- الراوي ،مسارع(1971) "اهداف التعليم العالي في العراق" المؤتمر الاول للتعليم العالي في العراق مطبعة الادارة المحلية ، بغداد.
- 8- الشمري، جواد ، محمد ،فراس عزيز(2004) (الابلاغ المالي في الجامعات الحكومية معيار محاسبي مقترح) رسالة مقدمة الى جامعة الموصل .
- 9- طاقه، محمد (2010)، الاختلالات الهيكلية في التعليم العالي في العراق ورقة مقدمة الى ندوة التعليم العالي الاهلي في العراق ، اسطنبول- تركيا .
- 10- عامر صالح (2010)، التعليم العالي في العراق النشأة الاولى الهموم والتطلعات ورقة عمل.
- 11- عبد اللطيف، نوال عزت. عباس، تحسين فاضل (واقع الدراسات العليا في الجامعات العراقية وسبيل تطورها)66 بحث منشور على الموقع الالكتروني(<http://uo.technology.edu.iq/larchivewhs>).
- 12- العدوي، محمد احمد(1990)، الكفاءة الداخلية للمؤسسات التعليمية : المفهوم وطريقة القياس (دراسة مقارنة لوجهتي نظر رجال الاقتصاد والتخطيط التعليمي) المجلد 16.
- 13- كاظم، الهام محمود ، 2010 ، رؤية مستقبلية للتعليم العالي في العراق (تجربة قوس قزح) اليابانية (نموذجاً) جامعة الكوفة ، كلية التربية بنات قسم التاريخ.
- 14- المادة الثانية والاربعين من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم(40) لسنة 1988 ، رقم القرار 275.
- 15- محمد الربيعي ، 2013 ، هل من ضرورة لاصلاح التعليم العالي في العراق، ورقة عمل